الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محضر جلسة

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

عـــــدد 27

تاريخ الاجتماع: الإربعاء 26 جوان 2024.

جدول الأعمال: مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/13 المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص ومقترح القانون عدد 2024/16 المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

الحضور:

- الحاضرون: (08)

- المتغيبون: (02)

- المعتذرون: لا أحد

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (01)

ساعة افتتاح الجلسة: العاشرة وعشر دقائق صباحا (10: 10).

ساعة رفع الجلسة: منتصف النهار (00: 12).

المداولات:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الاربعاء 26 جوان 2024 لمواصلة النظر في مقترحي القانونين (عدد 2024/13) المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص و(عدد 2024/16) المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

في بداية الجلسة وفي سياق متصل بمقترحيْ القانونين عدد 13 و16 /2024 موضوع نظر اللجنة تم التداول حول مخرجات المجلس الوزاري المنعقد يوم الأربعاء 19 جوان 2024 والذي تم خلاله المصادقة على مشروع قانون يتعلق بعطل الأمومة والأبوة ومدى تأثير ذلك على عمل اللجنة خاصة في ظل بلوغها لأشواط متقدمة في دراسة مقترحيْ القانونين المعروضين وذلك من خلال عقد 9 جلسات عمل امتدت من شهر فيفري إلى شهر جوان 2024 واستيفاء جميع الاستماعات حول ذات الموضوع وصولا الى مرحلة دراسة الفصول وتعديلها. وفي هذا الإطار، اختلفت الآراء بين من يرى ضرورة مواصلة دراسة مقترحيْ القانونين عدد 13 و16 /2024 عبر دعوة جهتيْ المبادرة في اتجاه دمج المقترحين في نص موحّد يمّكن اللجنة من الانطلاق في أحكام موّحدة والتصويت على الصيغة النهائية لمقترح القانون، في حين رأى البعض الآخر ضرورة الاخذ بعين الاعتبار مصادقة مجلس الوزراء على مشروع القانون المتعلق بعطل الأمومة والأبوة الذي سيتم عرضه على مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال وذلك في علاقة بمقتضيات الفصل 68 من الدستور والفصل 122 من النظام الداخلي اللذين ينصان على أنه "....لمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر".

هذا وبعد التداول، قررت اللجنة عقد جلسة خلال الأسبوع المقبل بحضور جهتيْ المبادرة لمواصلة النظر في مقترحيْ القانونين عدد 13 و16 /2024 والانطلاق في المناقشة فصلا فصلا.

في سياق متصل بجلسات الاستماع التي نظمتها اللجنة حول مقترحي القانونين (عدد 2024/13) المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص و(عدد 2024/16) المتعلق بتنقيح وإتمام قانون الوظيفة العمومية، تداول أعضاء اللجنة حول مسألة عدم الاستماع الى ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل خاصة أن اللجنة استمعت إلى مختلف الأطراف المهنية

ذات العلاقة وطلبت في وقت سابق، في إطار تعميق النظر في مقترحيْ القانونين المذكورين، برمجة جلسة استماع لممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل. وبعد التداول، تم الاتفاق على إثارة هذه النقطة مع مكتب المجلس.

إثر ذلك، اثار الأعضاء جملة من المسائل المتصلة بعمل اللجنة والملفات المعروضة على أنظارها في علاقة بالاختصاصات المسندة لها طبقا لأحكام الفصل 49 من النظام الداخلي، وقد أكد أغلب الأعضاء على ضرورة الترفيع في نسق عمل اللجنة وتناول مختلف الاختصاصات بالنظر وذلك مع مختلف الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار تم التطرق إلى مخرجات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ الجمعة 21 جوان 2024 والذي خُصّص للنظر في مشروع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة والموافقة على النتائج النهائية للمشروع والمتمثلة في حذف 177 إجراء. كما اقترح بعض الأعضاء مطالبة رئاسة الحكومة بمدّ اللجنة بالمعطيات حول نتائج التقرير الأولي للجنة قيادة عمليات التدقيق في الانتدابات والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى.

هذا، وقرّرت اللجنة تنظيم جلسة استماع لممثلي رئاسة الحكومة حول مدى تقدم مشروع مراجعة القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية ومراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة والتوجهات العامة للحكومة في علاقة بملف المناولة.

كما تم التداول حول منهجية عمل اللجنة في دراستها لمقترح القانون عدد 2024/36 المتعلق بالأمن السيبراني، حيث تم اقتراح تنظيم ورشة عمل أو يوم دراسي حول الأمن السيبرني بمشاركة كل الأطراف المعنية على غرار وزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية في اتجاه مزيد التفكير في كيفية تعاطي اللجنة مع المقترح المذكور وذلك تبعا لمخرجات جلسة الاستماع لجهة المبادرة المنعقدة بتاريخ 06 جوان 2024 مع الأخذ بعين الاعتبار للنصوص القانونية ذات العلاقة خاصة المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية.

قرار اللجنة:

- برمجة جلسة يوم الاربعاء 03 جويلية 2024 بداية من الساعة التاسعة والنصف (09.30) صباحا لمواصلة النظر في مقترحيْ القانونين (عدد 2024/13) المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص و(عدد 2024/16) المتعلق بتنقيح وإتمام قانون الوظيفة العمومية بحضور جهتيْ المبادرة، مع تخصيص حيز زمني من الجلسة للاستماع إلى السيد المنجي الوسلاتي، مختص في التنظيم الإداري حول التصرف الحديث في الإدارة تبعا لطلب تقدم به إلى اللجنة.

- تنظيم جلسة استماع لممثلي رئاسة الحكومة يوم الخميس 11 جويلية 2024 حول جملة من المواضيع من بينها مدى التقدم في مشروع مراجعة قانون الوظيفة العمومية والأمر المنظم للصفقات العمومية والإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة والتوجهات العامة للحكومة في علاقة بملف المناولة.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
رضا دلاعي	**مراد الخزامي**